

## مراجعة كتاب

### «المزامنات الأولى»

### مشروع فكري عربي

### لسيَّار الجميل

### نقد الذهنيَّة المركِّبة

### وإشكاليَّات التفكير وآليَّات

### التغيير

هل يعني الزَّمن للعرب ما يستحقُّه من تأمُّل واهتمام؟ لا يقع السؤال في مدار العبث، فما هو ثابت أنَّ الزَّمن عند العرب يتوقَّف مرَّات كثيرة عند محطات لا يستطيع مفارقتها، فيقع في الجمود أو الانتظارية. أليست الشعوب العربية من أكثر الشعوب التي تستمتع الإقامة في ماضيها، ويمسك هذا الماضي بتلابيب حاضرها؟ ألا تعكس الأحداث الراهنة في المنطقة العربية كم إنَّ الزَّمن لم يَعْن شيئاً بالنسبة إلى العرب، فإذا بنصوصهم التراثية التي مضى عليها مئات السنين تنتصب حاضرةً في كلِّ صغيرة وكبيرة. وإذا بفتاوى علمائهم وفقهائهم الذين طواهم الزَّمن تعود لتفقد شعوبنا وأمَّتنا كأنَّ التاريخ والزَّمن توقَّفا عند الأئمة والفقهاء في القرون الغابرة. وكأنَّ التطوُّر الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي عرفته المجتمعات العربية ظلَّ متناسباً مع تلك الفتاوى؟ لا يعني الزَّمن شيئاً لدى معظم القائمين على المؤسَّسات الدينية، على سبيل المثال لا الحصر، فيعجزون عن إنتاج فقه يتناسب مع الزَّمن الراهن، يصرون على استحضر ابن تيمية والحنابلة والجعافرة.. وغيرهم، فيما يحتاج عالمنا العربي والإسلامي إلى فقه يُواكب تطوُّرات العصر. ثمَّ، وبصريح العبارة، ألا يُعتبَر

الإرهاب المنسوب إلى الإسلام حالياً نتيجة لعجز المؤسسات الدينية الرسمية عن قراءة النصوص المقدسة انطلاقاً من الزّمن التاريخي الذي نزلت فيه، وأجابت يومها عن حاجات الزمن الذي كانت الدعوة الإسلامية تشقّ طريقها إلى الانتشار؟ ثمّ أيضاً وأيضاً، ألا يعني العرب أن يدركوا ما أدّت إليه العولمة من تغيير للزمان والمكان، بحيث حوّلت العالم كلاً إلى قرية صغيرة، لم يعد للزمان فيها سوى أهميّة صغيرة، كما لم يعد المكان مقرراً لمسار العالم؟ كلّها أسئلة مشروعة ومؤرّقة في الوقت نفسه، أوجت بها قراءة كتاب سيّار الجميل «المُزمانات الأولى، مشروع فكري عربي»، نقد الذهنيّة المركّبة وإشكاليّات التفكير وآليات التغيير.

يقدم الباحث العراقي في كتابه المُشار إليه عرضاً مفصّلاً للمعضلات الفكرية والثقافية التي يعاني منها العالم العربي، مقدّمًا وصفاً دقيقاً لأمرنا، ومغامراً في تقديم اقتراحات مستقبلية تتجاوز زمننا الراهن. يناقش في الكتاب اثنتين وخمسين مقولة بل أطروحة، تعرض كلّ واحدة لمشكلة فكرية أو سياسية، يسمّيها «مزمانات»، يراها أولى في مشروعه الفكري، بما يضمّر إمكان استكمالها بـ«مزمانات ثانية». صدر الكتاب عن «الدار العربية للعلوم ناشرون» في بيروت، وعن «دار العرب للنشر والتوزيع» في عمّان.

في مقطع بعنوان «إشكاليّات الوعي وتحليل التناقضات»، يقدم سيّار الجميل تعريفاً بمشروعه الفكري النقدي، الراهني منه والمستقبلي، فيقول: «إنّ مهمّتنا الأساسية لا بدّ أن تغدو نقدية وكاشفة في جوٍّ مُترع بالحيوية والمرونة والحريّات، وتعريّة ما عليه واقعنا المُستحدّث والمعاصر إزاء حياة العصر على امتداد القرنين الأخيرين من الزّمن، وبناء أفكار مستقبلية من أجل رسم صورة جديدة استناداً إلى النقد والتحليل لإشكاليّات الوعي المتأزّم نتيجة المزيّفات والشوفيّيات والأكذوبات والانغلاقات والانكفاءات والتراجعات وحده التآزّمات وولادة التطرّفات، مع تفاقم حدة التناقضات المُريعة المُتصادمة جميعها مع روح النهضة والمعاصرة والتحصّر.. وعليه، فثمّة مطالبات لضرورات أساسية للتنظيم والبرمجة والمعرفة وتغيير التفكير السائد من خلال تجديد القوانين وآليات الدولة والتربويات، والأساليب والسياسات والانفتاح الحضاري المنظم على المعرفة والعالم، لتحقيق المزيد من فرص الحوار، والحريّات والتنمية والإبداعات والوقفيات وال عمران والحقوق الاجتماعية، والمؤسسات الأهلية والعيش، والعمل

المنتج والاستثمارات، ورعاية الكفاءات وتكافؤ الفرص، وتجديد المؤسسات والفصل الحقيقي بين السلطات». على هدي هذه التوجهات سيعرض الباحث لأطروحاته ويقدم فيها أفكاره. ولأن حجم الأطروحات لا يسمح بتناولها جميعاً، سنختار البعض منها، مما هو راهني ومفتوح على الزمن المقبل بكل توقعاته.

من الطبيعي أن يحتل موضوع العولمة وكيفية التعاطي معها في عالمنا العربي أولوية في «مزامنات» الكاتب. كثيرون ينظرون إلى العولمة كأنها مؤامرة أميركية إمبريالية، فيشنون الحملات التحريضية ضدها، من دون أن يقفوا أمام الظاهرة وقفة نقدية لتعيين مضمونها الحقيقي ورؤية إيجابياتها وسلبياتها في الوقت نفسه. ليست العولمة مؤامرة غريبة، بل هي نتاج مرحلة من التقدم البشري على جميع المستويات العلمية والاقتصادية والفكرية، هي باختصار، نتاج الحدائة بمفهومها الواسع. هي ظاهرة تاريخية مُعاصرة ومستقبلية من ظواهر التاريخ الكبرى. من المعلوم أن كل تقدم علمي، وهنا تحتل الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والشركات الكبرى العابرة للقارات، الموقع الأساس في هذا التقدم العلمي، الذي يقدم معطيات لا حدود لها، تُساعد على تطور المجتمعات وانتقالها من التخلف إلى العصر. لكن هذا التقدم يحمل أيضاً من السلبيات، حيث يخترق الذهنيات البشرية من دون استئذان، ويتدخل في الهويات والثقافات السائدة والتقاليد، بما يمكن أن يخلق اضطراباً في المجتمع. لا تُعالج مشكلات العولمة بتغطية الرؤوس، بل بالدخول في هذه العولمة والإفادة من إيجابياتها والسعي ما أمكن لتلافي سلبياتها. في هذا المجال يدعو الباحث صراحة المفكرين والمسؤولين العرب إلى القراءة النقدية المعرفية للعولمة «من أجل توظيفها لمعالجة واقعنا، وبطبيعة الحال بناء مستقبلنا».

تحت عنوان «استراتيجيات تفكير حضاري مستقبلي»، يستكمل الباحث قراءته للعولمة، ولكن من منظار آخر، فيدعو إلى جهد عربي ينصب على ضرورة الاستفادة مما حققته مجتمعات أخرى على الصعيد العلمي خصوصاً، وتوظيف الثروة المعرفية والرقمية في أي مشروع حضاري عربي مستقبلي. في هذا المجال يأسف الباحث لكيفية استخدام العرب للثورة العلمية، فيشير إلى «أن أكثر ما يؤلم العرب وشعوب العالم الإسلامي أن يجري استخدام آخر وسائل الاتصال والميديا الإعلامية الكبرى وثورة المعرفة والتكنولوجيا المتطورة استخداماً استهلاكياً بليداً ومادياً في حياتهم

لمزاولة اجترار كلِّ المألوفات والنصوص والتقاليد والمكررات والإنشائيات والخطب والشعارات.. بعيداً من توظيف الثورة المعرفية والثقافات المعاصرة توظيفاً إنتاجياً ومعنوياً في حياتهم». لذا يبدو العرب بحاجة ماسة إلى منهجيات معرفية جديدة تهدف إلى قيام عقيدٍ جديد بين المثقفين وبين القادة السياسيين، من أجل حياة عربية مستقبلية تتضمن ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الدولة والمجتمع استناداً إلى منطق الحقوق والواجبات والسيادة والمواطنة.

من المسائل التي تبدو مستعصية في عالمنا العربي تلك المتصلة بالتفكير والحقوق والحريات. يُطرح سؤال مؤرّق عن مدى إمكان الوصول إلى مجتمعات عربية تكون فيها حقوق المواطن مصونة استناداً إلى القوانين والتشريعات الدستورية. المشكلة العربية في هذا المجال مزدوجة، فالأنظمة السياسية القائمة هي أنظمة استبدادية وديكتاتورية سمتها القمع وحرمان المواطن من حرياته الفكرية والسياسية، حيث يزرع المواطن العربي تحت وطأة قمعها واضطهادها لشعوبها. في المقابل، لم تقدّم الأحزاب السياسية والمنظمات التابعة لها نموذجاً مختلفاً قائماً على تحقيق الديمقراطية بين أعضائها في الأساس، ولا على نموذج ديمقراطي في العلاقة مع المجتمع؛ ما جعل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان قضايا مُستعصية، يحلم بها المواطن العربي من دون أن يتمكن من الوصول إليها. يتساءل هذا المواطن عن السبب الذي يمنع المجتمعات العربية من التشبه بالمجتمعات الغربية لجهة الحقوق الإنسانية، فيرى أنّ الاستبداد المهيمن على مجتمعاتنا هو أصل المشكلة، وهو استبداد سياسي وحزبي، أضيف إليه في العقود الأخيرة الاستبداد الديني، حيث تحوّلت المؤسسات الدينية إلى قوى متسلّطة، ساعد على هيمنتها ما تعيشه المجتمعات العربية من انحلال للدولة كمؤسسة حديثة، نحو تصاعد موقع العصبية الطائفية والعشائرية والقبلية ودورها، لتحلّ مكان الدولة وتكتسح المُشترك الذي كانت هذه الدولة تمثله. يصرخ سيّار الجميل قائلاً: «لا بدّ من إدانة أنفسنا عمّ جنيناه بحق أنفسنا على امتداد القرن العشرين.. لقد بدا واضحاً جدّاً أنّ دولنا ومجتمعاتنا قاطبةً كانت لا تفقه معنى تحولات التاريخ والحياة. فبدل أن تستوعب تلك التحولات وتعرف حجوماً وقدراتها، وتُسرع الخطى في التفاعل معها بروية واقعية ومستقبلية، فإنّها تراجعت لتمشي متصادمةً مع هذا وذاك، إذ إنّها كانت ولما تزلّ تمشي وعيونها إلى الورا، وهي تتصوّر

نفسها أكبر من حجمها كثيراً.. فهل ستُغيّر الأجيال الجديدة من واقعها وتفكيرها وتُراعي حقوقها وحرّياتها وتُصبح هي سيّدة مستقبلها في القرن الحادي والعشرين؟ ربّما نعم وربّما لا.. ربّما سنكون وربّما لا نكون».

من المسائل المريعة في سلبياتها حالّ التعليم في العالم العربي، حيث يقرع الكاتب إنذار الخطر من البرامج التربوية ومن طبيعة التعليم السائد، وخصوصاً الجامعي، وما يُنتجه سنوياً من خريجين لا تتناسب اختصاصاتهم مع حاجات المجتمعات العربية ومتطلّبات تقدّمها. يقدّم الكاتب جملة ملاحظات نقدية في هذا المجال، فيرى أنّ المناهج التربوية، من الابتدائي إلى الثانوي إلى الجامعي، لا تعتنى أساساً ببناء الشخصية للتلامذة، بل تعوّدهم على التلقين وحشو المعلومات، فيما المطلوب تدريبهم على المهارات العملية والتفكير الجادّ. أمّا الجامعات فيصفها الكاتب بأنّها «غدت تحت وطأة سيادة المألوف من الطرق الشائعة، وتدقّ الأعداد الهائلة من الطلّبة عليها، وُضعف مؤهّلات البعض من الهيئات التدريسية، وغير ذلك من العوامل المفجعة التي أضرت كثيراً بالمستويات العلمية وتأهيل الجيل الجديد في دينا العربية العريضة». ممّا لا شكّ فيه أنّ مشكلات التعليم ستعكس بشكل كبير على مستقبل مجتمعاتنا، وتمسّ تطوّرها في الصميم، وخصوصاً في ظلّ الانحياز لغير صالح الاختصاصات المتّصلة بحاجات التطور والتقدّم. في المقابل، إن أسوأ ما يُواجه التعليم هو أنّ معظم الخريجين لا يجدون لهم عملاً في بلدانهم ممّا يضطرهم للهجرة إلى الخارج. وأيّ مُطلّع على حجم العلماء والخريجين في جميع المستويات العلميّة الموجودين في بلدان الغرب، سيُدرك أيّ أثر سلبي تركه هجرة الأدمغة هذه على الخطط المستقبلية للتطور والتقدّم في عالمنا.

من المعضلات التي يتزايد مفعولها ودورها في عالمنا العربي ما يتّصل بفتاوى التكفير والتخوين والارتداد والهرطقة... وغيرها من التعابير التي تجد مرجعيّتها لدى المؤسّسات الدينية في تأويل النصوص الدينية وقراءتها وفق أمزجتها الشخصية. يُشير الكاتب إلى ما تشهده المؤتمرات الدينية، على سبيل المثال، من مخاصمات وتهجّمات على أيّ فكرة ناقدة للمسائل الدينية، أو المُجتهدة في التأويل. لكنّ الخطورة التي تمسّ المجتمعات العربية راهناً ومستقبلاً، تلك الناجمة عن صعود الإسلام السياسي وتنظيماته المتطرّفة، التي تضع الإرهاب واستخدام العنف في صلب برامجها. هذا

الانبعاث الإسلامي يعاني مشكلة في قراءة النصوص، يقرأها خارج سياقها التاريخي، ويسعى إلى إسقاطها على الواقع الراهن في وقت تغير الزمن الذي نزلت فيه. لذا لا تجد الحركات الأصولية والسلفية حرجاً من الادعاء بأنها تطبق النص الديني في ما خص غير المسلمين المُعتَبَرين بمثابة الكفار، والذين أحلّ الله قتالهم. هكذا يجري اختزال الإسلام إلى ما هو متقادم في الزمن، ويُترك جانباً الجوهر الروحي والإنساني والأخلاقي الذي يشكّل الأساس في الدين. وعلى الرغم من أن هذه التنظيمات الأصولية تدّعي رفضها لمنتجات الغرب ومنتجات الحداثة، إلا أننا نراها تستخدم هذه المنجزات، وبتقنية عالية، لإيصال فكرها إلى العالم، سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أم عبر ما تقدّمه ثورة الاتّصالات والفضائيات الحديثة.

تحتلّ مسألة كتابة تاريخ العرب موقعها في كتاب سيّار الجميل، يُعالج الموضوع من زاوية نقدية تقوم على أنّ أجيالاً عربية تربّت على امتداد قرنين من الزمن على مفاهيم خاطئة، وعاشت على أمجادٍ قديمة لا ترى في تاريخنا وتراثنا إلا البطولات والإيجابيات، ووضّعت في عقولها أنّ التراث مقدّس كمقولات الدين، ولا يجوز المسّ به أو الاجتهاد في تأويله أو نقده. يتناسى هؤلاء المتمسّكون بحرفيّة التراث وتقديسه «أنّ كلّ مشكلات الحاضر تجدها راكنة من ترسّبات الماضي وبقاياها التي يتزمت إزاءها كلّ من الدولة والمجتمع العربيّين تحت مسمّيات عدّة وأغطية متنوّعة وتشكيلة فيها كلّ الألوان الفاقعة غير المُتجانسة، أو عند آخرين يقبع كلّ شيء تحت عباءة داكنة سوداء لا يمكن أن يخرقها أيّ منهج أو تدارسها أيّ فلسفة من أجل تعرية الحقائق مهما كان نوعها وشكلها وصنفها، ومهما بلغ كمّها وحجمها واتّساعها»، على ما يقول الكاتب.

لا شكّ بأنّ العرب أمام امتحان إعادة كتابة تاريخهم بصورة علمية تستند إلى الحقائق وليس إلى البطولات والمفاخر. لا أحد يدعو إلى إلغاء الإيجابيات من هذا التاريخ، ولكنّ المشكلة هي في الخلط بين السلبي والإيجابي بحيث تضيع مقاييس قراءة التاريخ العربي بموضوعية وشفافية. لم تخلُ المنطقة العربية خلال القرن العشرين من محاولات فعلية لقراءة التاريخ، لكنّها كانت تصطدم دوماً بالإيديولوجيا المُهيمنة، سواء أكانت قومية عربية أم اشتراكية أم دينية، كلّ واحدة تريد قراءة التاريخ والتراث من منظور مقولاتها، وهذا ما جعل القراءات الجادة على هامش التأريخ العلمي لواقعنا ول مستقبلنا أيضاً.

من دون إنكار محاولات مجاراة الزّمن ومواكبة تطوّرات العصر، إلا أنّ الشعوب العربية تحتاج إلى انقلاب في فكرها وموقعها العالميين، والانخراط في العولمة والتصديّ للذهنية القائمة والموروثة، والتي عفى عليها الزّمن، نحو ثقافة تواكب التطوّر العلمي والتكنولوجي، وتسعى إلى وضع الماضي وراءها، لا لتعدم إنجازاته، بل لترمي ما تجاوزه الزّمن وتقدم عليه، والإفادة ممّا هو متناسب مع زمننا الراهن. إنّ الانخراط في الزّمن الحالي والتغلّب على الموروث من الماضي هو من التحديات الضخمة التي تواجه العرب. وإذا لم يدرك العرب التحوّلات العالمية، وأصروا على موروثهم بوصفه الحامي لهويّتهم، فإنّ التخلف الذي يعانون منه سيستفحل أكثر فأكثر. لا مكان اليوم لشعوب وأمم لا تعترف بأنّ الزّمن الحاضر هو زمن مختلف عمّ سبقه، فإمّا مواكبة العصر ومتطلّباته وإمّا الإقامة في التخلف إلى أبد الأبدين.

يُمكن تلخيص كتاب سيّار الجميل بأنّه دعوة إلى تجديد المشروع النهضوي الذي عرفت المنطقة إرهاباته على امتداد القسم الأهمّ من القرن العشرين، والذي يشهد اليوم ذروة انهياره من خلال الحروب الأهلية التي تضربه، وانفكاك مقوّمات الدّولة لصالح العصبية العشائرية والطائفية والإثنية. يحتاج هذا المشروع إلى ثقافة سياسية جديدة عمادها الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة في الحقوق والواجبات لجميع المجموعات التي يتكوّن منها كلّ بلد. كما يحتاج هذا المشروع إلى قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية، وإلى أحزاب وتنظيمات تؤطّر هذه القوى وأفكارها. لا يبدو الوضع العربيّ الرّاهن في وارد هذه التوجّهات، بل إنّ هذا الوضع ما زال يسير في انحدار لا قعر مرثياً له.

